

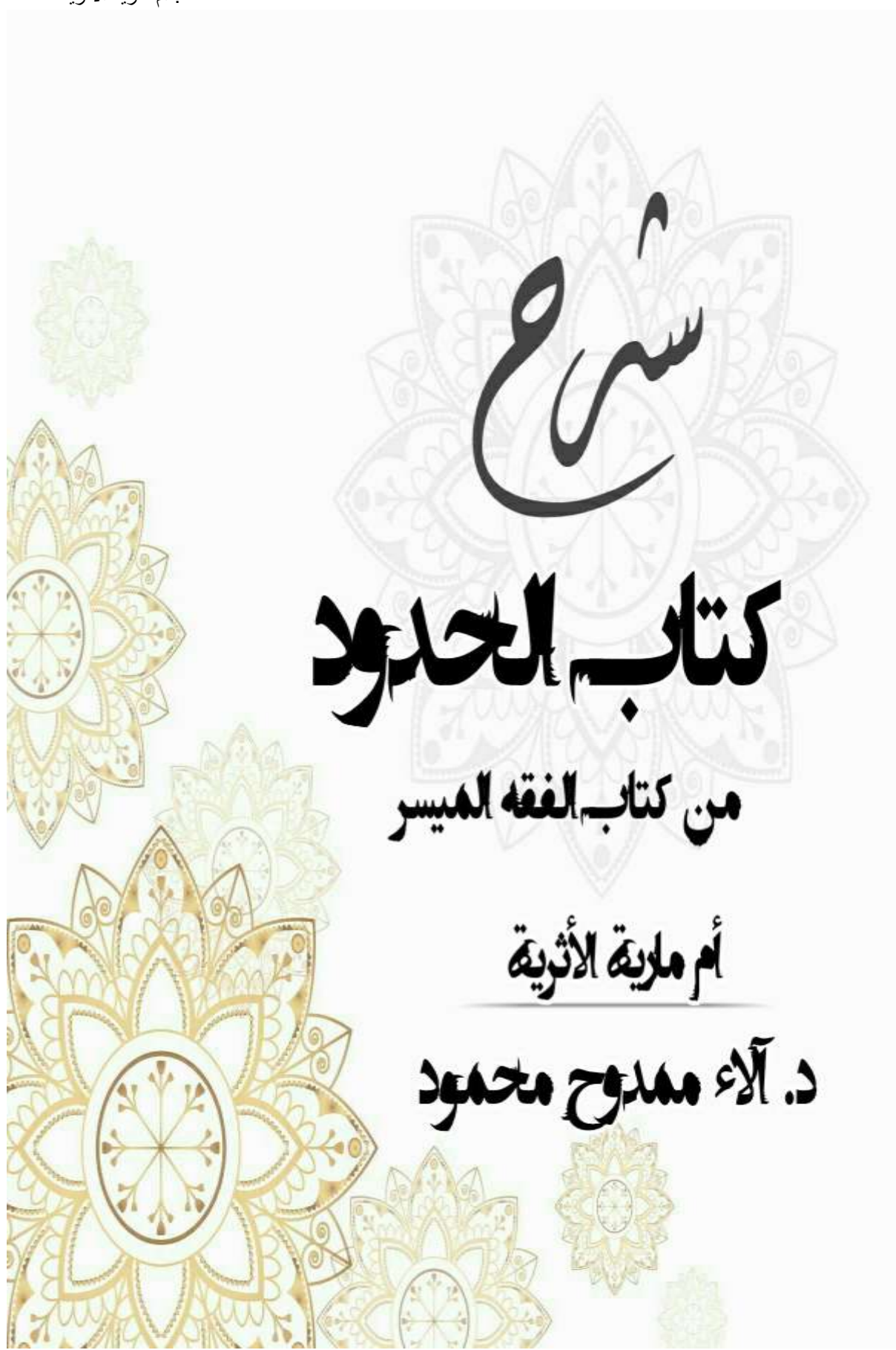
سُرع

كتاب الحدود

من كتاب الفقه الميسر

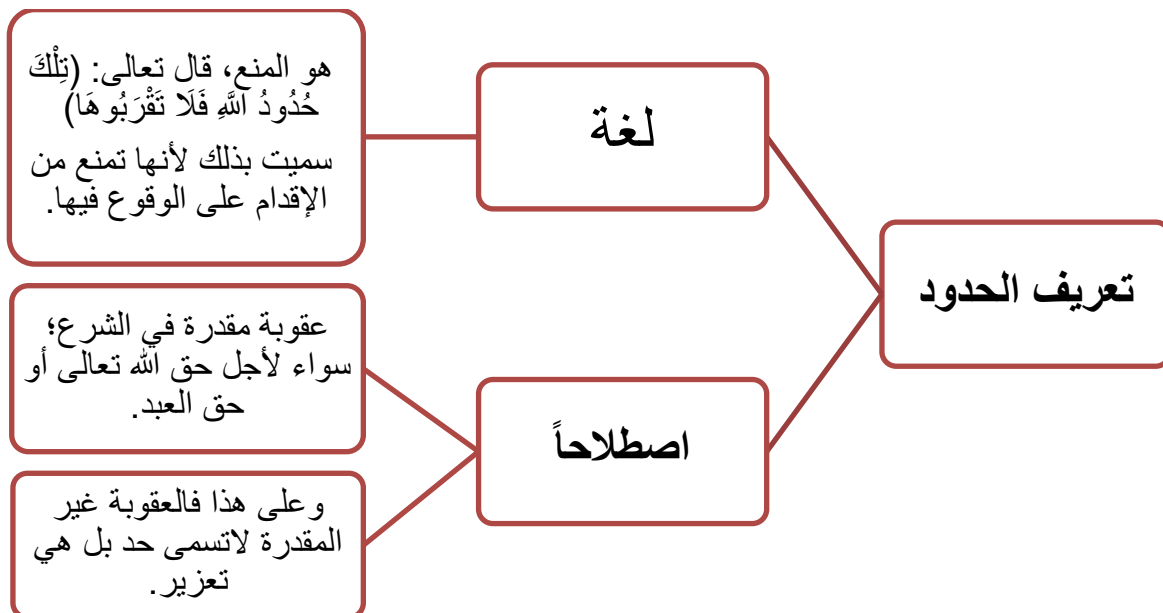
أم مارية الأثرية

د. آلاء ممدوح محمود



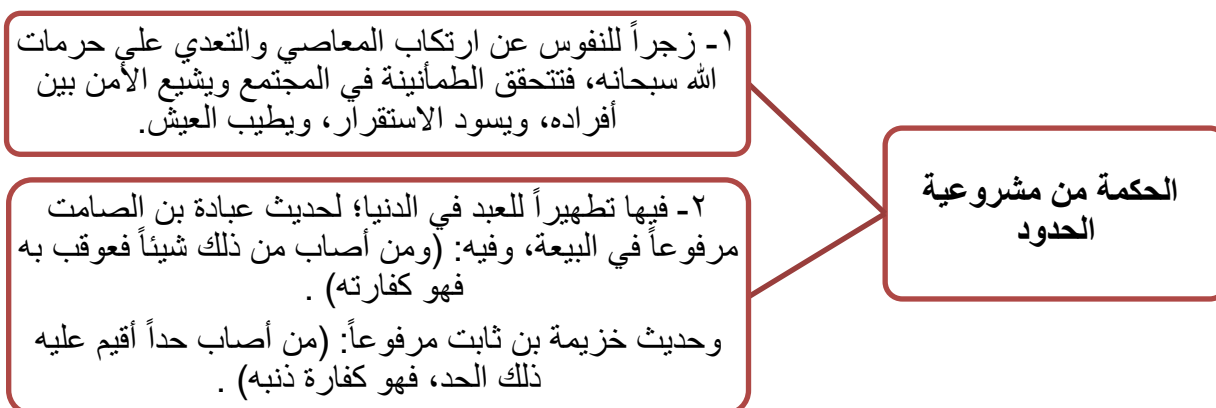
كتاب الحدود

الباب الأول: في تعريف الحدود، ومشروعيتها، والحكمة منها، ومسائل أخرى:



الحدود تطلق على الواجبات والمحرمات:
 في المحرمات يقول الله: "تلك حدود الله فلا تقربوها" كما ذكر فيما يحرم على الصائم في الواجبات: يقول الله "تلك حدود الله فلا تعتدوها" فيما يجب في المطلقات

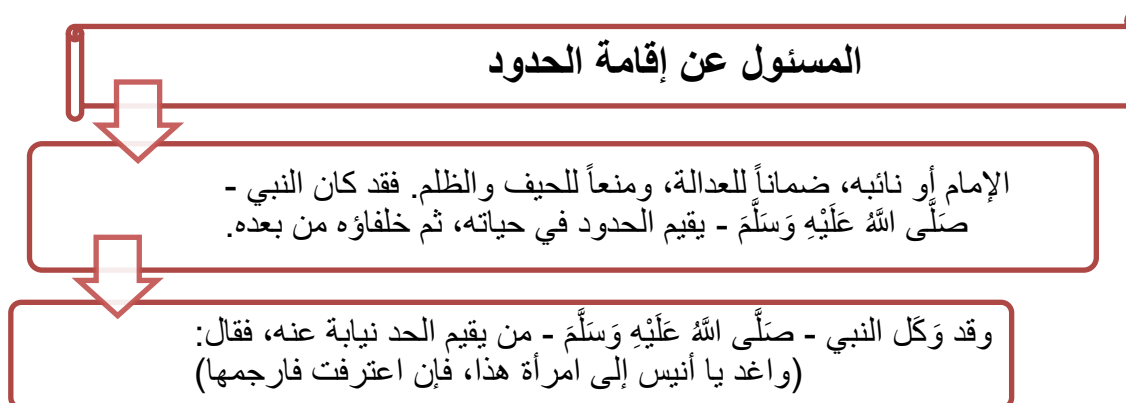
الحكمة من مشروعية الحدود



وجوب إقامة الحدود وتحريم الشفاعة فيها:



- من يقيم الحد ومكان إقامته:



- مسألة فرعية:

هل يقيم الرجل
الحد على عبده
و أمته؟؟

- نعم يجوز للسيد إقامة الحد عليهما، وذهب اليه الجمهور خلافا للأحناف.
- لقول النبي: " إذا زنت أمه أحدكم وتبين زناها فليجلدها الحد ولا يثرب عليها.... "

مكان إقامة الحد:

مكان إقامة الحدود:

تقام الحدود في أي مكان عدا المسجد

لأن المساجد بنيت للذكر والطاعة وليس لإقامة الحدود ، فإذا أقيمت الحدود وصل من الأذى والصراخ وربما تُلْفِظُ أَلْفَاظُ لَاتِلِقُ بِالْمَسْجِدِ.

(نهى النبي - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أن يستنقذ في المسجد، وأن تنتشد فيه الأشعار، وأن تقام فيه الحدود)

شروط إقامة الحدود:

فلا يقام الحد على الصبي ولا على المجنون لأن القلم مرفوع عنهما.

البلوغ والعقل

قال النبي: "إن الله وضع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه".

ان يكون
مختاراً غير
مكره

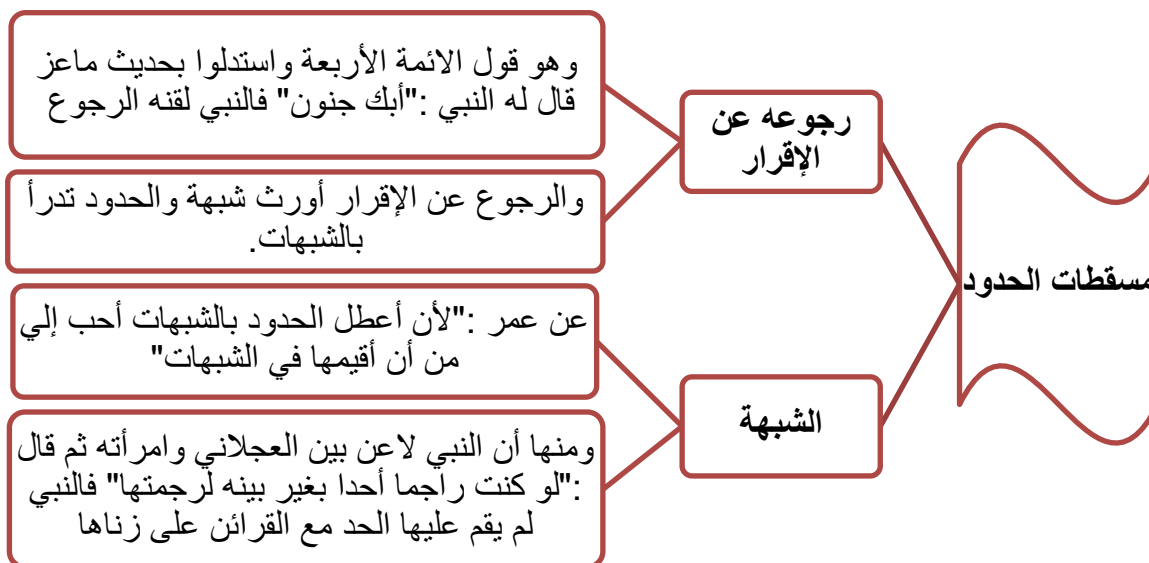
ان ادعى انه لايعلم أن ذلك حرام
- فإن كان كلامه يحتمل الصدق لم يقم عليه الحد.

- ان كان لايحتمل صدقه لم يلتفت الى كلامه.

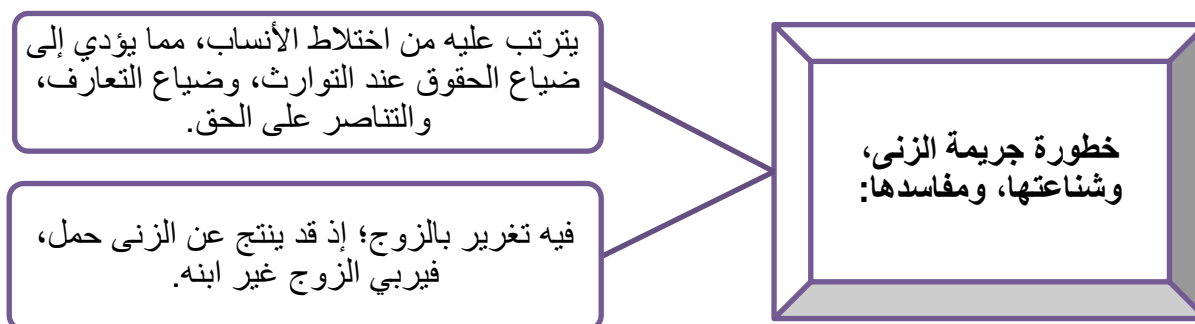
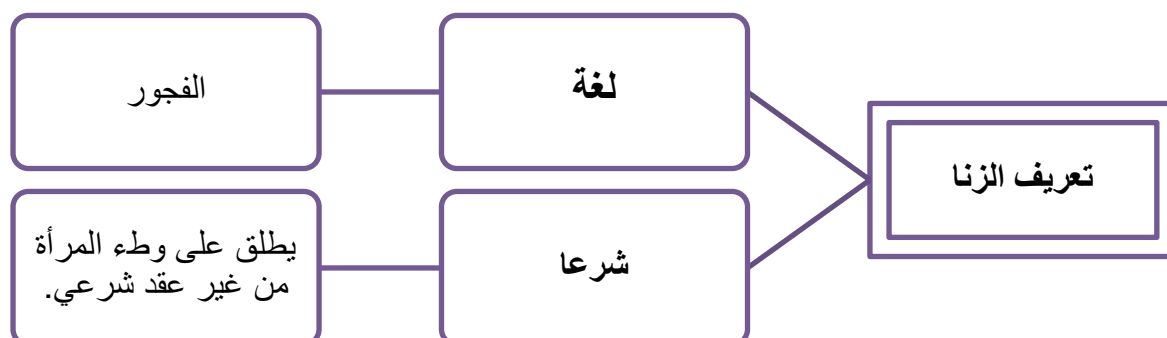
العلم بالتحريم
فيما يقام عليه
الحد فيه

شروط إقامة
الحدود

- مسقطات الحدود:



الباب الثاني: في حد الزنى



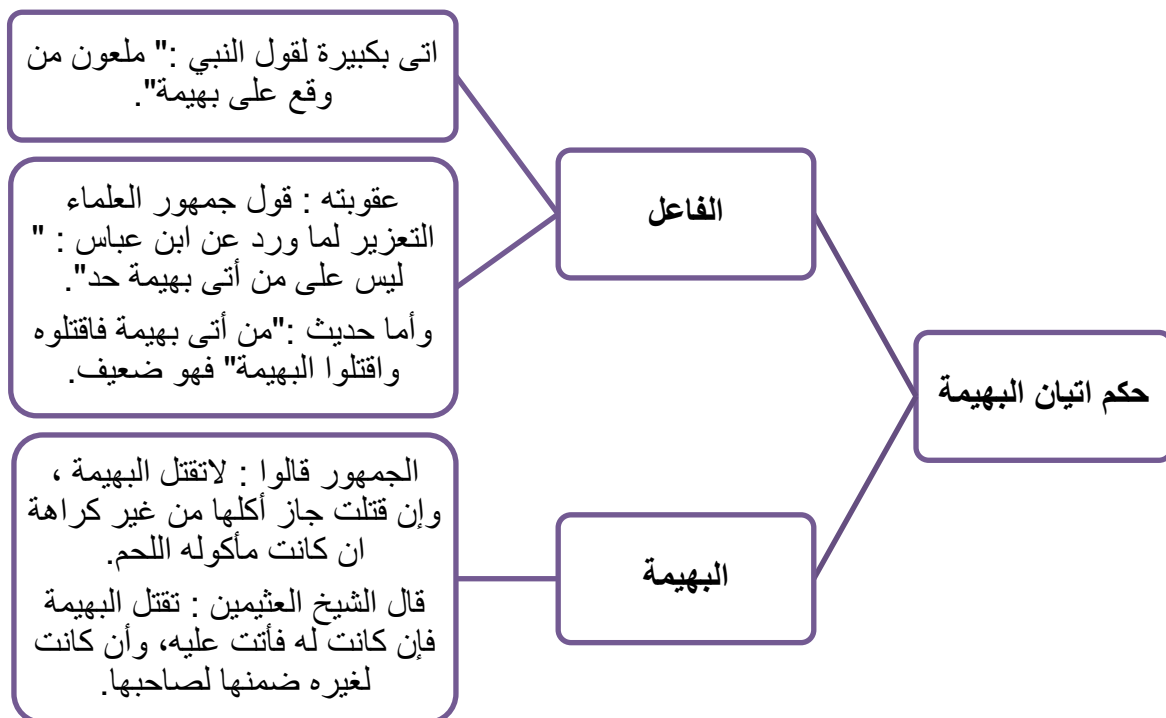
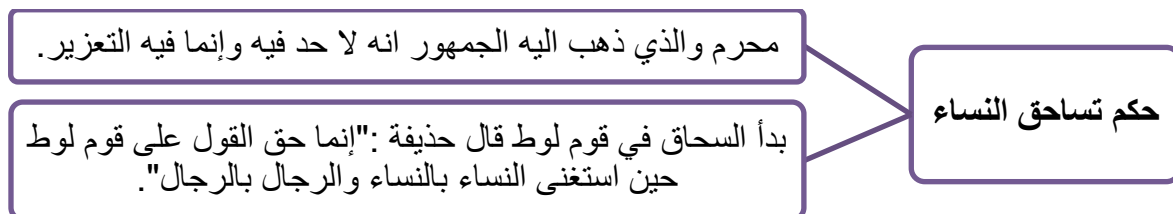
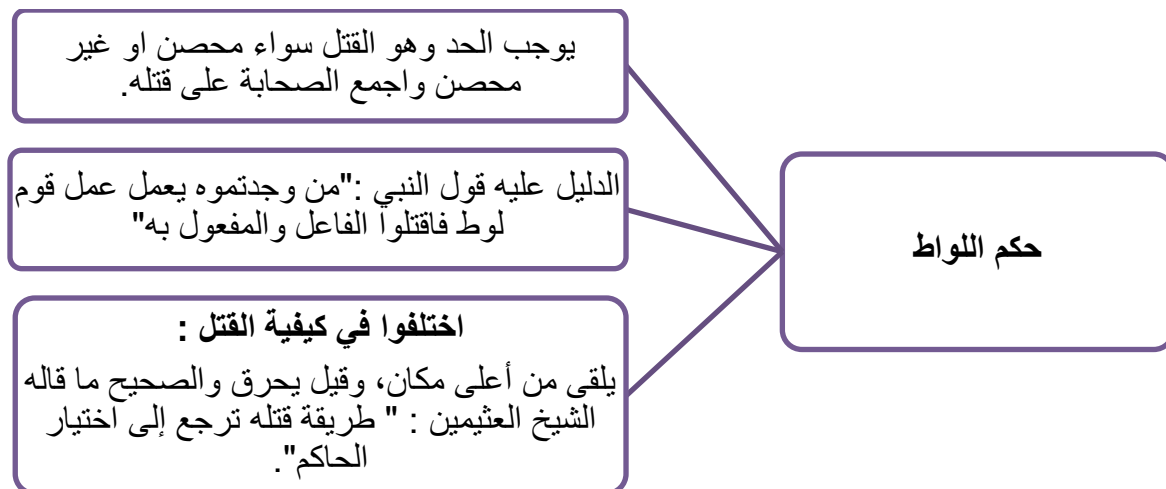
المسألة الثانية: حدُّ الزنى

الزاني غير المحصن	الزاني المحصن	
وهو من لم تتوافر فيه الشروط السابقة في الزاني المحصن.	أ- أن يحصل منه الوطء في القبل، وذلك بأن يتقدم للزاني والزانية وطاء مباح في الفرج. ب- أن يكون الوطء في نكاح صحيح. ج- أن يكون الرجل والمرأة حال الوطء بالغين حرين عاقلين.	شرطه
الجلد مائة جلدة، وتغريب عام، إلا أنه يشترط في تغريب المرأة وجود محرم معها	إذا زنى المحصن فإن حده الرجم بالحجارة حتى الموت، رجلاً كان، أو امرأة.	حده
قوله تعالى: (الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِئَةَ جَلْدَةٍ) [النور: ٢] ولحديث عبادة بن الصامت - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -: (خذوا عني، خذوا عني، فقد جعل الله لهن سبيلاً، البكر بالبكر جلد مائة ونفي عام)	قد كان الرجم مذكوراً في القرآن، ثم نسخ لفظه وبقي حكمه، وذلك في قوله عز وجل: (الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة نكالاً من الله والله عزيز حكيم). ولحديث أبي هريرة - رضي الله عنه - قال: أتى رجل من المسلمين رسول الله - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وهو في المسجد فناده، فقال: يا رسول الله إني زنيت. فأعرض عنه، فتنحى تلقاء وجهه، فقال: يا رسول الله إني زنيت، فأعرض عنه، حتى ثنى ذلك عليه أربع مرات، فلما شهد على نفسه أربع شهادات، دعاه رسول الله - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فقال: (أبك جنون؟) قال: لا، قال: (فهل أحصنت؟) قال: نعم، فقال النبي - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -: (اذهبوا به فارجموه)	الأدلة

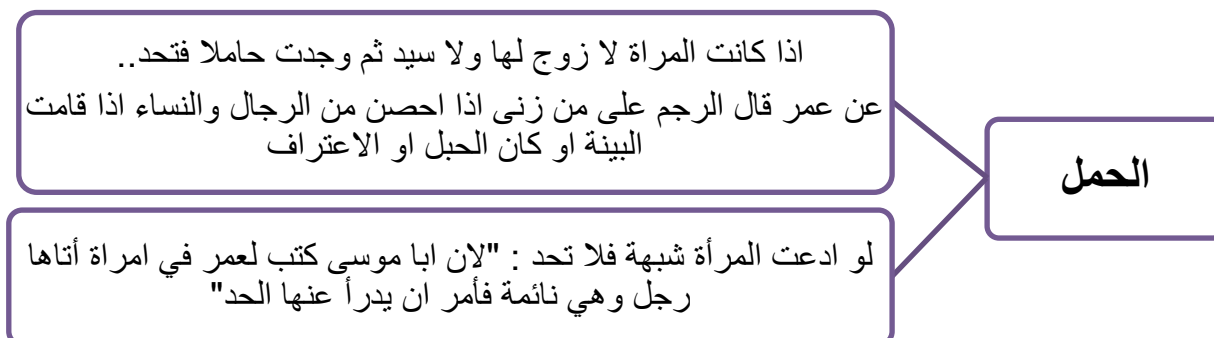
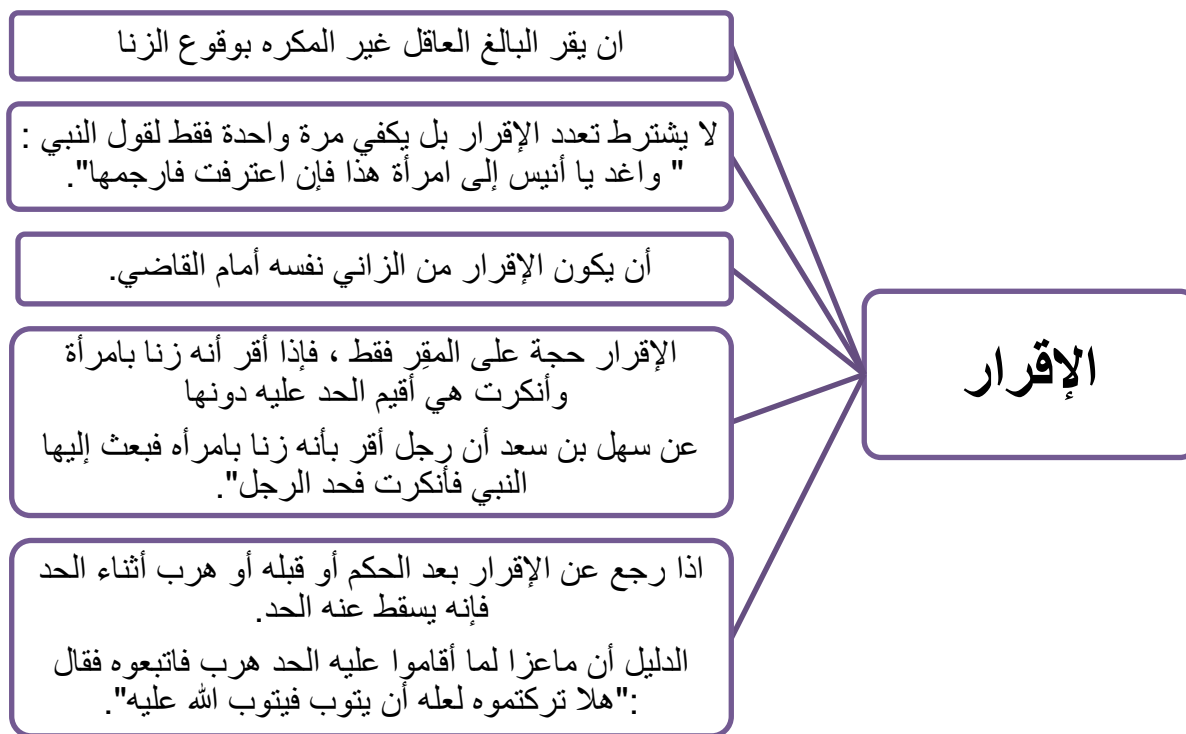
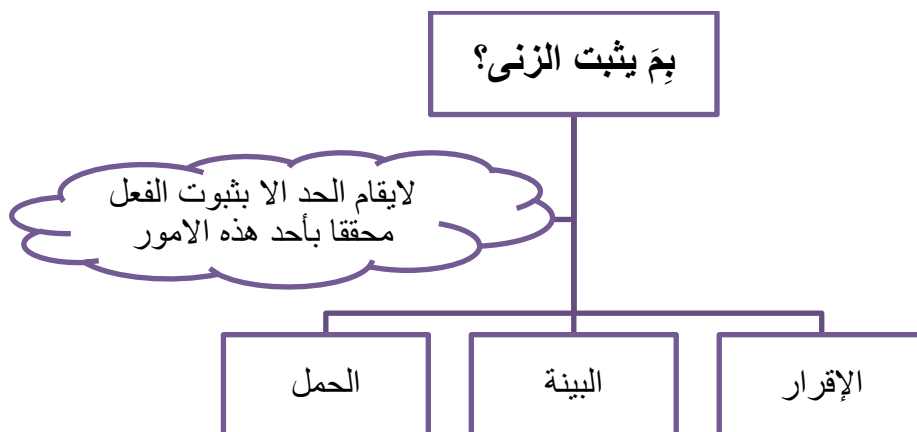
تطبيقات عملية

السؤال	الجواب
إن زنى الرقيق -محصناً كان أو غير محصن، عبداً كان أو أمة- فما حده؟؟	أن يجلد خمسين جلدة، لقوله تعالى: (فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ) [النساء: ٢٥] . فالعذاب المذكور في الآية هو الجلدُ مائة جلدة، فينصرف التنصيف إليه، ولأن الرجم لا يمكن تنصيفه. ولا تغريب على الرقيق، إذ لم ترد السنة بتغريب المملوك إذا زنى، ولأن في تغريبه إضراراً بسيده.
هل إسلام الزوجة شرط في الإحصان؟	لا، ليس شرطاً. لأن النبي قال: "الثيب بالثيب الرجم"، ولأن النبي رجم يهوديين قد زنيا"
لو كان النكاح باطل أو فاسد، هل يتحقق الإحصان؟؟	لا يتحقق، لا بد أن يكون النكاح صحيحاً.
هل يجمع بين الجلد والرجم للزاني المحصن؟؟	لا يجمع بينهما ، للسنة الفعلية للنبي . أما ما ثبت أن النبي قال : "الثيب بالثيب جلد مائة والرجم" فهذه زيادة منسوخة، وفعل علي بن أبي طالب في قصة شراحة الهمدانية وقد زنت فجلدها يوم الخميس ورجمها يوم الجمعة، ففعله مخالف لفعل النبي.
هل يقتل من زنى بإحدى محارمه؟	الصحيح لا فرق في إقامة الحد وهو مذهب الثلاثة ورواية عن أحمد. وأما حديث: "من وقع على ذات محرم فاقتلوه" فهو ضعيف وكل الأدلة الواردة في القتل ضعيفة.

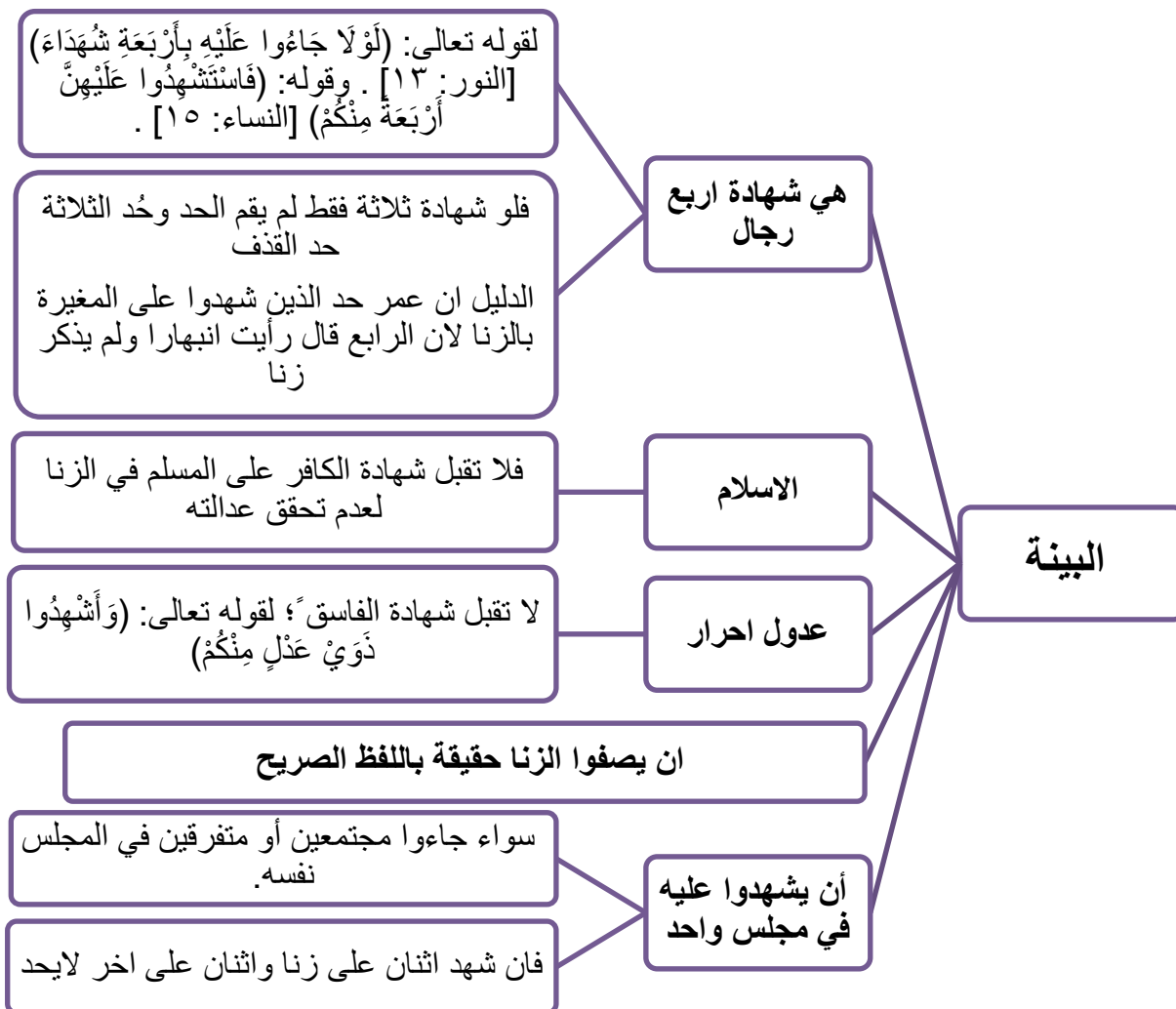
فرع - حكم اللواط وتساحق النساء واتيان البهائم:



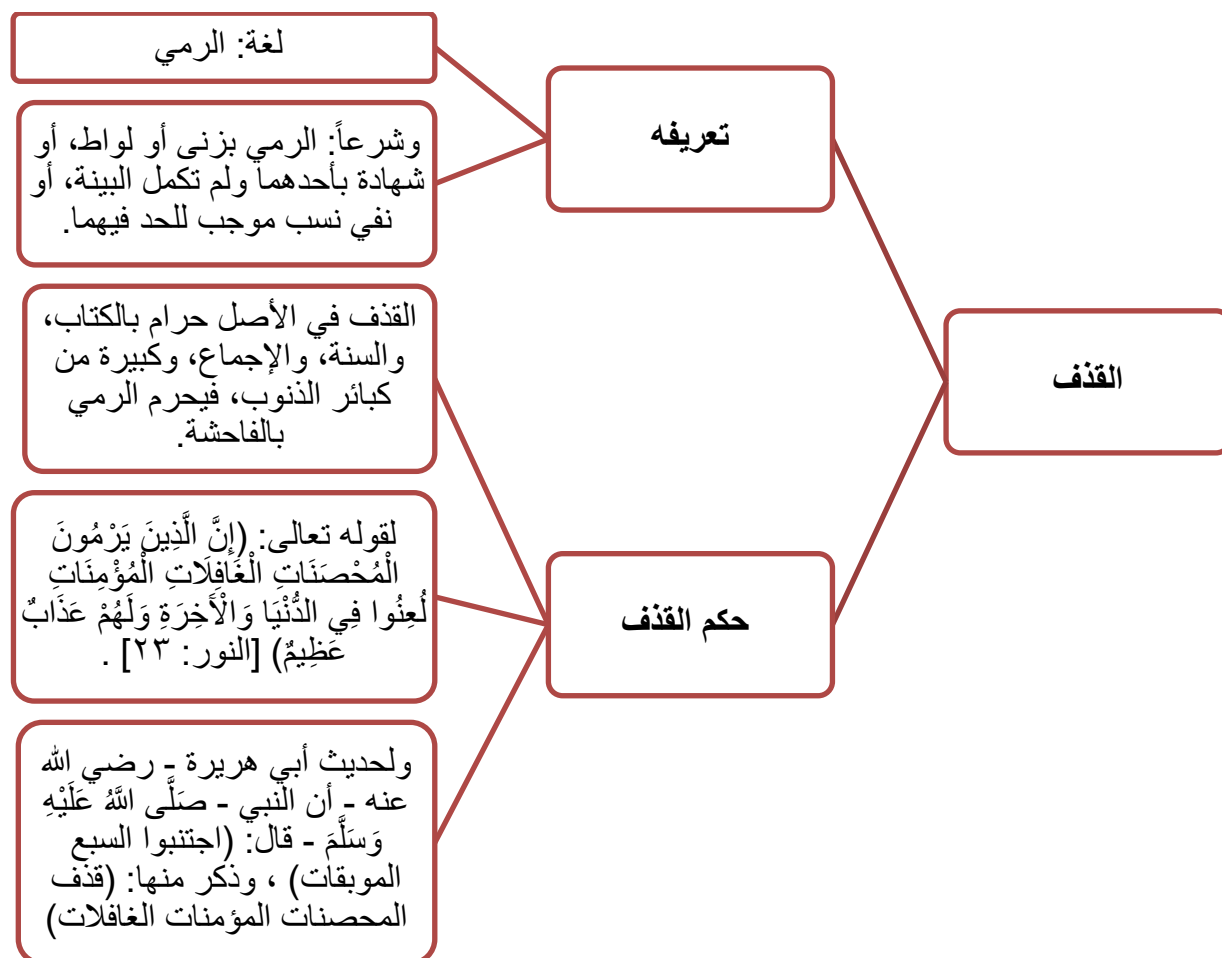
المسألة الثالثة: بِمَ يثبت الزنى؟



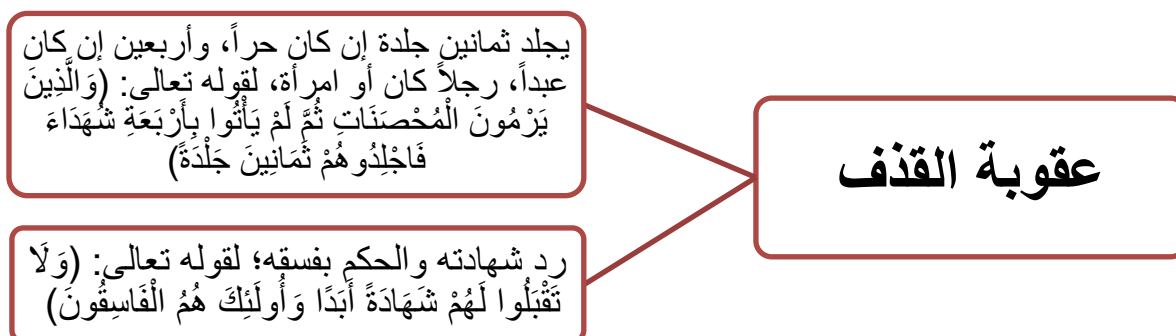
د. أم مارية الأثرية



الباب الثالث: في حد القذف



المسألة الثانية: حد القذف، والحكمة منه:



مسائل تطبيقية:

كيف يتوب القاذف ؟ ، وهل اذا تاب تقبل شهادته؟

وتوبته: أن يكذب نفسه فيما قذف به غيره، ويندم ويستغفر ربه، لقوله تعالى: (إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَأَصْلَحُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ) ومن فعل عمر: قبل شهادة نافع وشبل لما تابا من قذفهما للمغيرة ، ولم يقبل شهادة ابي بكره لأنه لم يتب

ان تاب القاذف
قبلت شهادته

مسألة : اذا قذف شخص جماعة هل يحد حداً واحداً أم لكل واحد حد؟

ولأن هلال بن أمية قذف امرأته بشريك بن سحماء فقال النبي: "البينة أو حد في ظهرك" ولم يقل له: حدان".

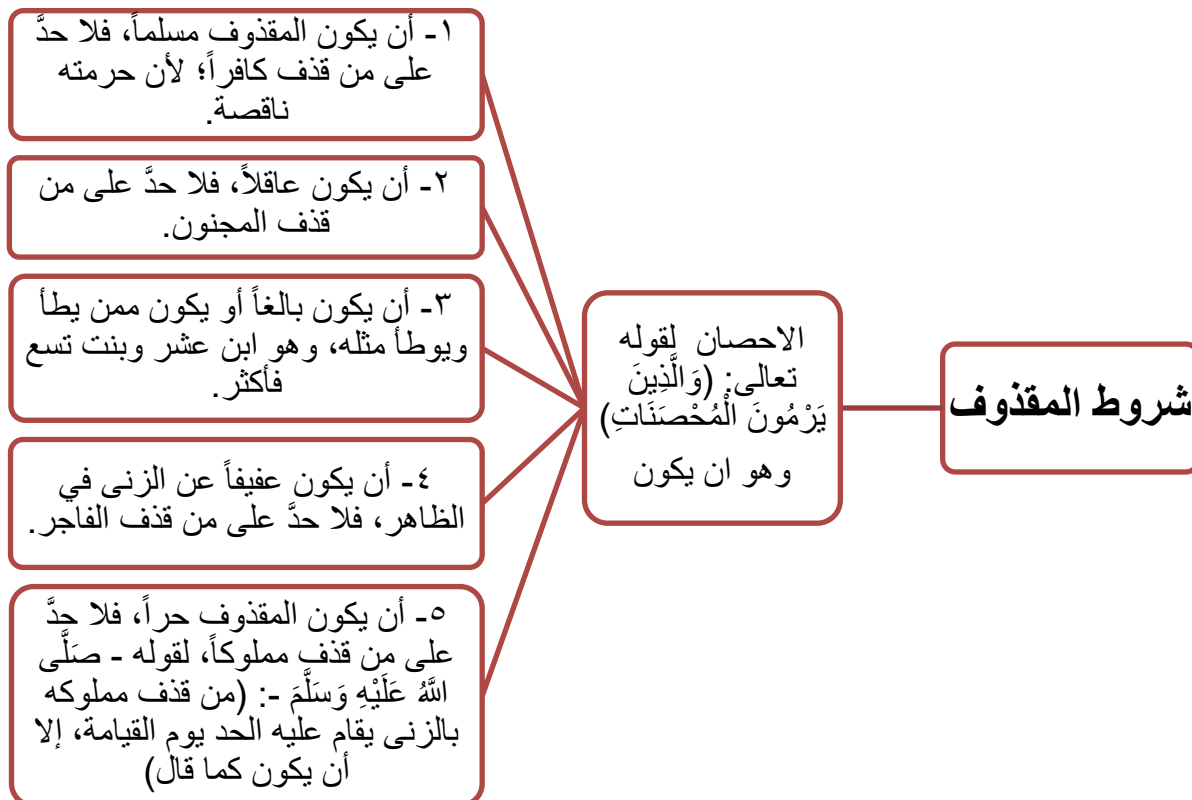
قول الجمهور : يحد حداً واحداً لقول الله (وَالَّذِينَ يَزْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً) "ولم يفرق بين واحد وجماعة".

المسألة الثالثة: شروط إيجاب حد القذف:



- شروط القاذف خمسة:
- 1- أن يكون بالغاً، فلا حد على الصغير.
 - 2- أن يكون عاقلاً، فلا حد على المجنون والمعتوه.
 - 3- ألا يكون أصلاً للمقذوف، كالأب والجد والأم والجدة، فلا حد على الوالد -الأب أو الأم- إن قذف ولده -الابن أو البنت- وإن سفل.
 - 4- أن يكون مختاراً، فلا حد على النائم والمكره.
 - 5- أن يكون عالماً بالتحريم، فلا حد على الجاهل.

د. أم مارية الأثرية

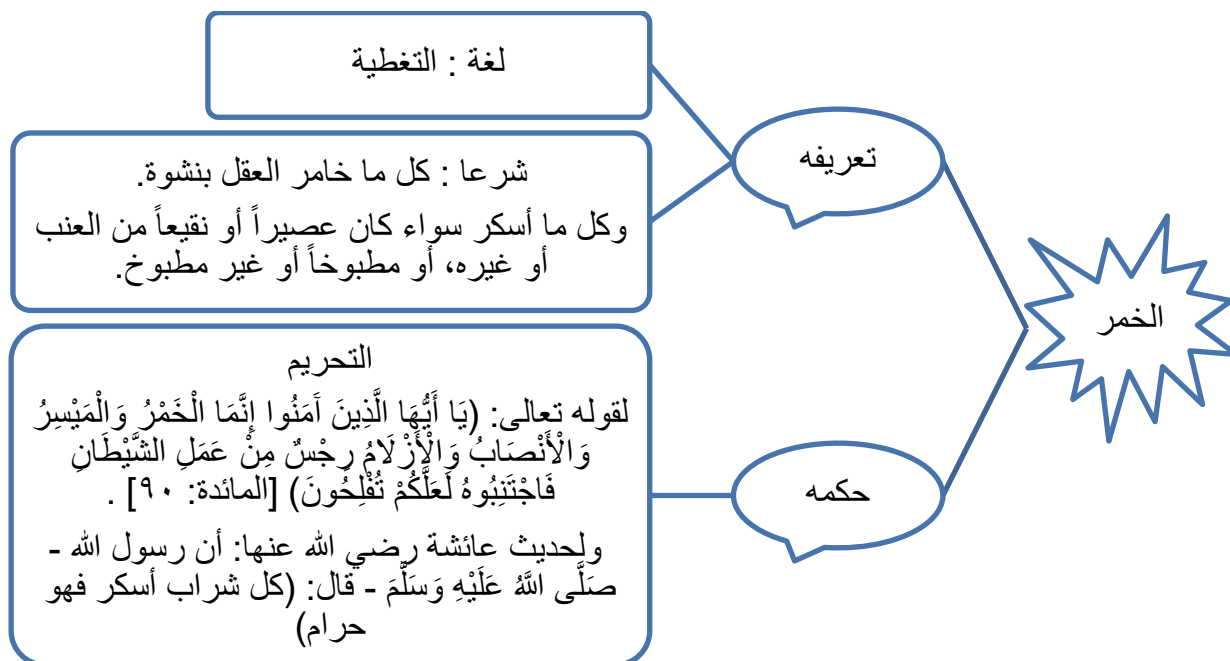


المسألة الرابعة: شروط إقامة حدّ القذف:

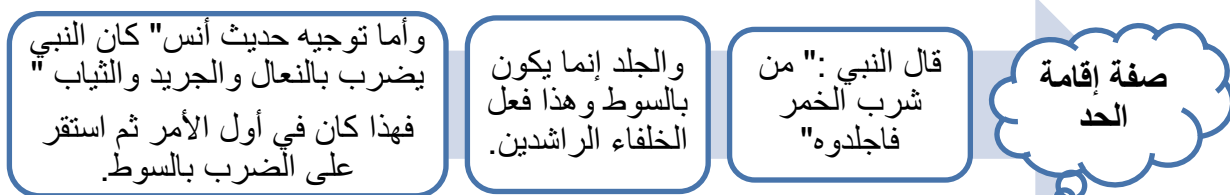
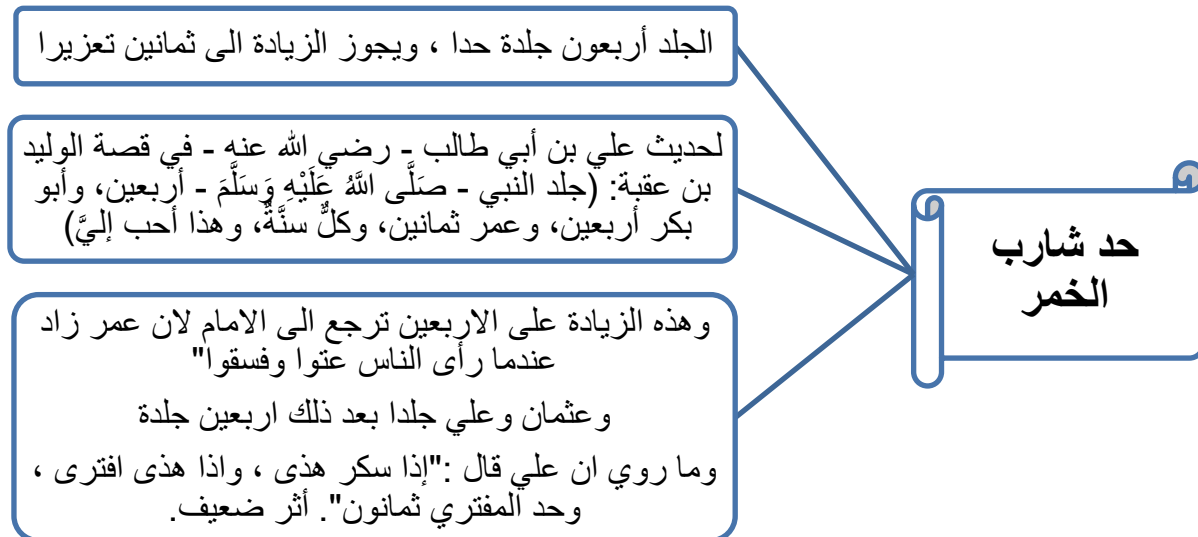
شروط إقامة حدّ القذف

<p>٤- ألا يلاعن القاذف المقدوف، إن كان القاذف زوجاً، فإن لاعنها سقط الحد، كما مضى في اللعان.</p>	<p>٣- ألا يصدقه المقدوف فيما قذفه به ويقر به، فإن أقر المقدوف، وصدّق القاذف، فلا حدّ؛ لأن ذلك أبلغ في إقامة البينة.</p>	<p>٢- ألا يأتي القاذف ببينة على ثبوت ما قذف به -وهي أربعة شهداء-؛ لقوله تعالى: (ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةٍ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ) [النور: ٤].</p>	<p>١- مطالبة المقدوف للقاذف، واستدامة الطلب حتى إقامة الحد؛ لأن حدّ القذف حق للمقدوف لا يقام إلا بطلبه ويسقط بعفوه. فإذا عفا عن القاذف سقط الحد عنه، لكنه يُعزّر بما يردعه عن التمادي في القذف المحرم.</p>
--	---	--	--

الباب الرابع: في حد شارب الخمر



المسألة الثانية: حد شارب الخمر، وشروطه، وبم يثبت؟



د. أم مارية الأثرية

هل يقام عليه الحد وقت السكر أم بعد الصحو؟

لا يُحد حتى يصحو ليحصل له الردع والزجر بالحد ويزوق ألمه.

هل يُقتل شارب الخمر إذا شربها بعد ثلاث؟

ذهب جمهور العلماء خلافا لابن حزم وابن القيم : " لا يقتل بالشرب مهما كثر "

الدليل : " أن النبي أتى برجل شرب الخمر فقال رجل : اللهم العنه ، ما أكثر ما يؤتى به ، فقال النبي : " لا تلغنه فوالله ما علمت إلا أنه يحب الله ورسوله " وقد نقل ابن حجر أن ابن عبد البر ذكر أنه أتى به أكثر من خمسين مرة .

أما حديث أبو هريرة أن النبي قال : " من شرب الخمر فاجلدوه ، ثم إذا شرب فاجلدوه ، ثم إذا شرب فاجلدوه ، ثم إذا شرب فاجلدوه ، ثم إذا شرب فاجلدوه " فاجلدوه ، ثم إذا شرب في الرابعة فاقتلوه " توجيهه : هذا الحديث منسوخ ، وذلك لحديث جابر أن النبي قال : " من شرب الخمر فاجلدوه ثم ان عاد فاجلدوه ثم ان عاد فاجلدوه ثم ان عاد فاجلدوه " ، قال جابر : فثبت الحد ودريء القتل .

أما القتل : فقد يقتل الإمام شارب الخمر تعزيرا إن اقتضت المصلحة بأن يكثر منه مع الإستهانه بحكمه . قاله ابن القيم

- ما يثبت به حد الخمر :

كأن يقر ، ويعترف بأنه شرب الخمر مختاراً .

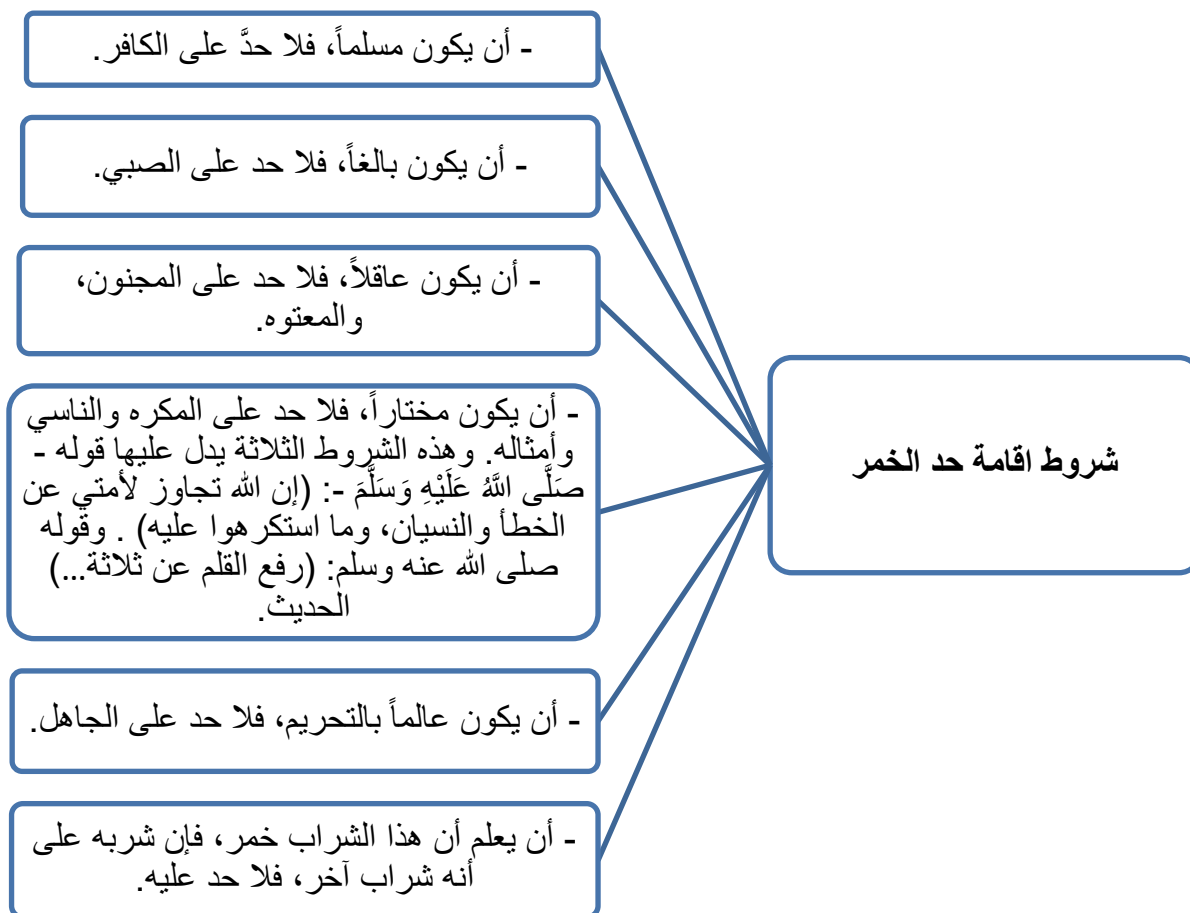
الإقرار بالشرب

وهي شهادة رجلين عدلين ، مسلمين عليه .

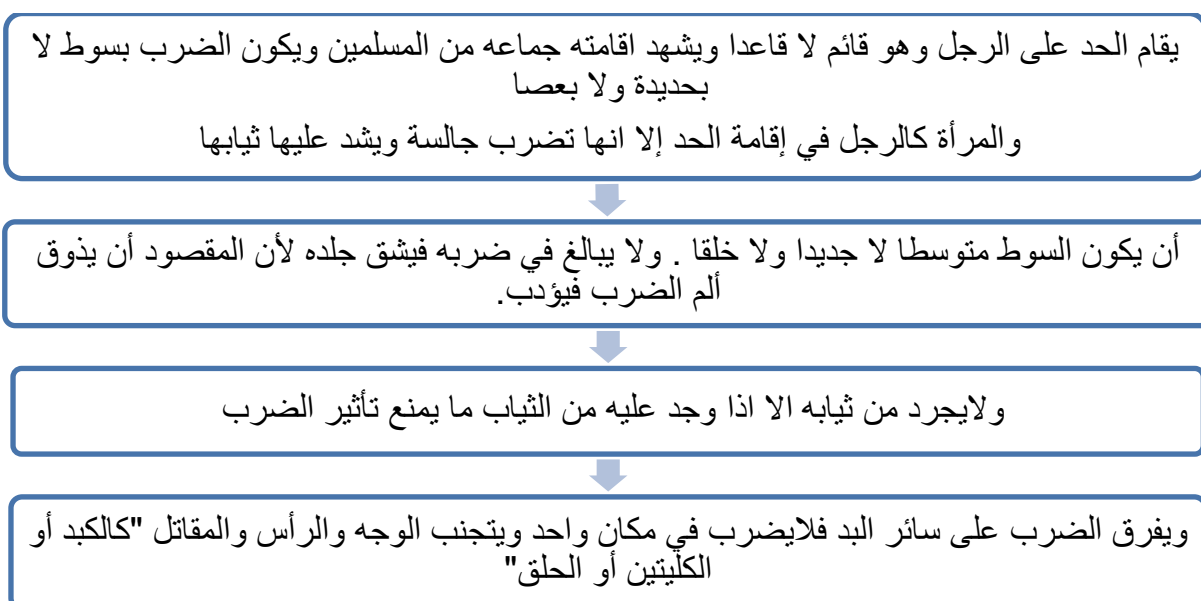
البينة

ما يثبت به الحد

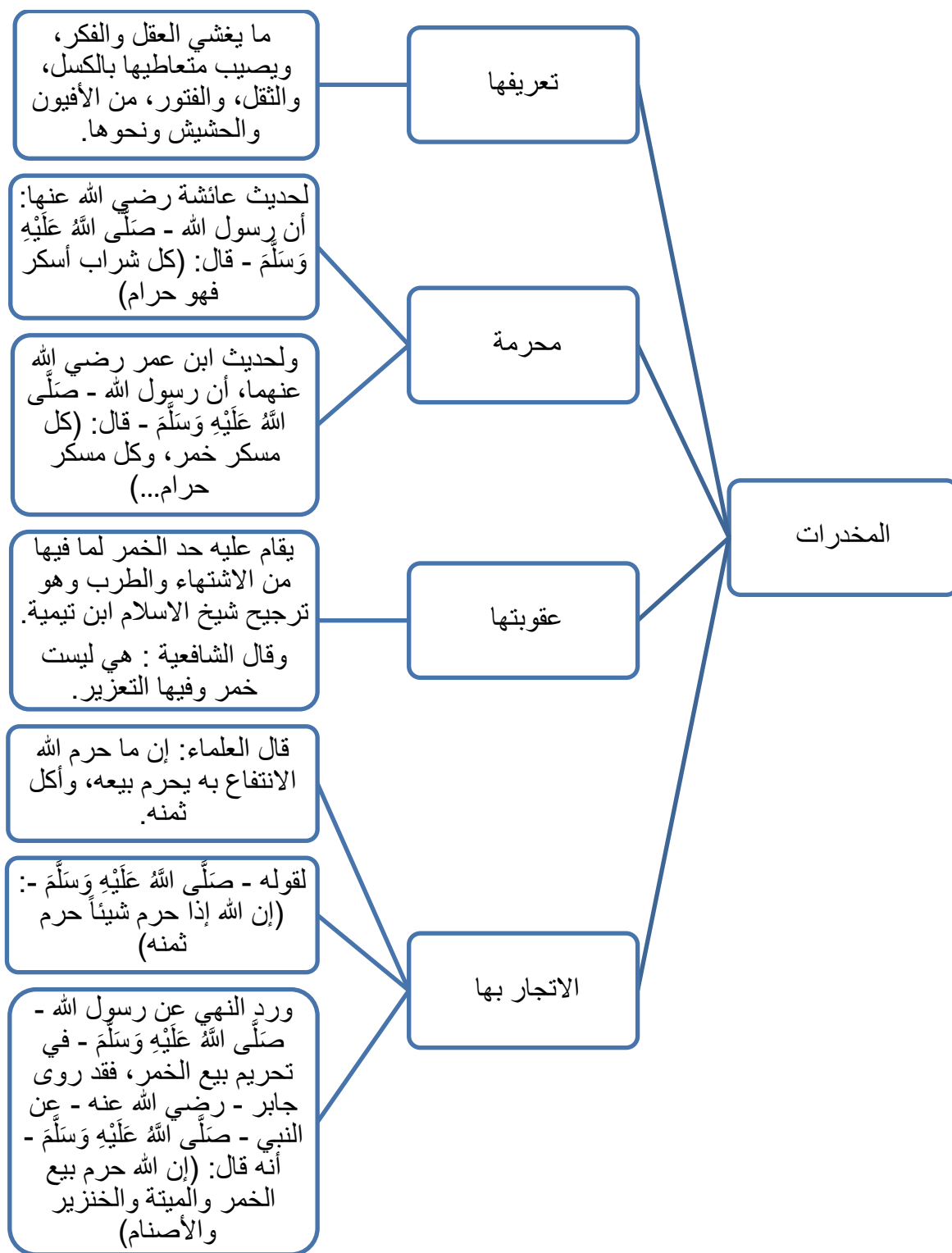
- شروط إقامة حد الخمر: يشترط لإقامة الحد على السكران شروط، وهي:



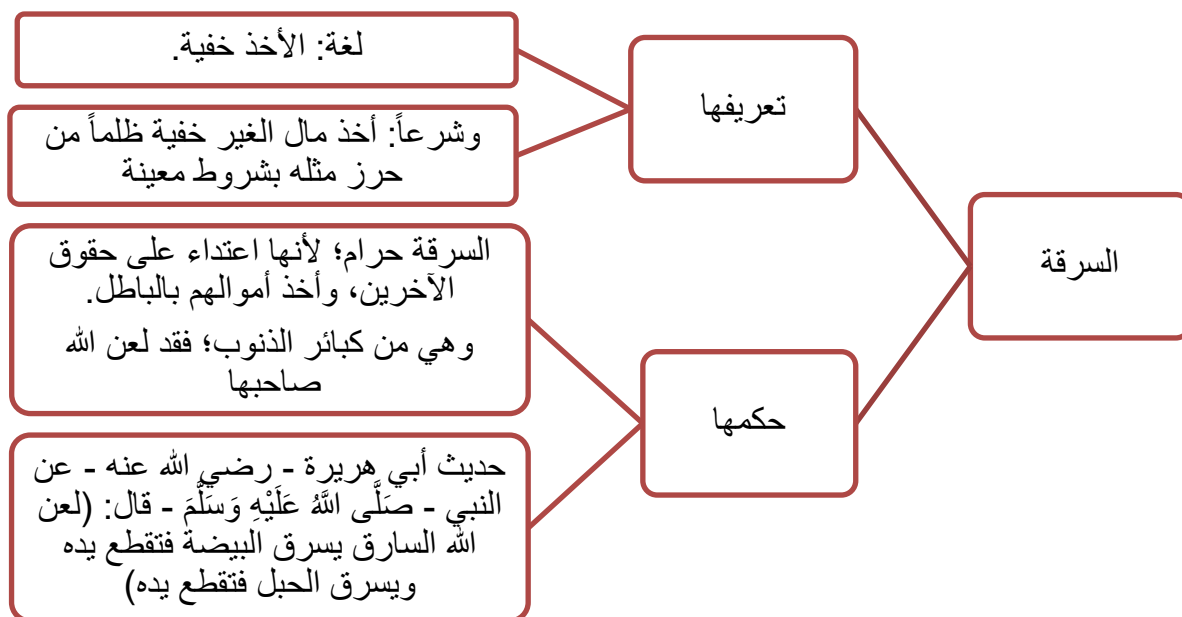
كيفية إقامة حد الجلد:



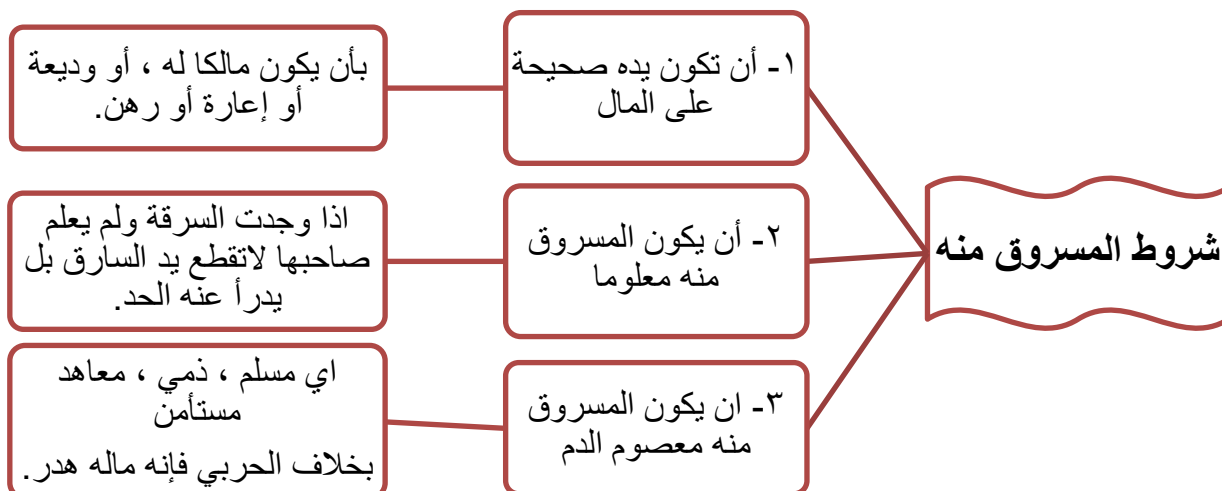
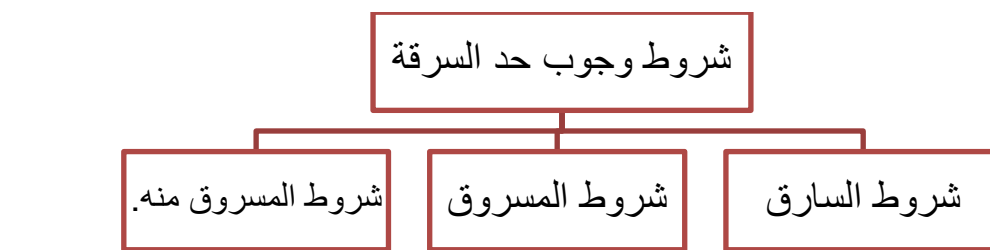
المسألة الثالثة: حكم المخدرات والاتجار بها:



الباب الخامس: في حد السرقة



المسألة الثانية: شروط وجوب حد السرقة:

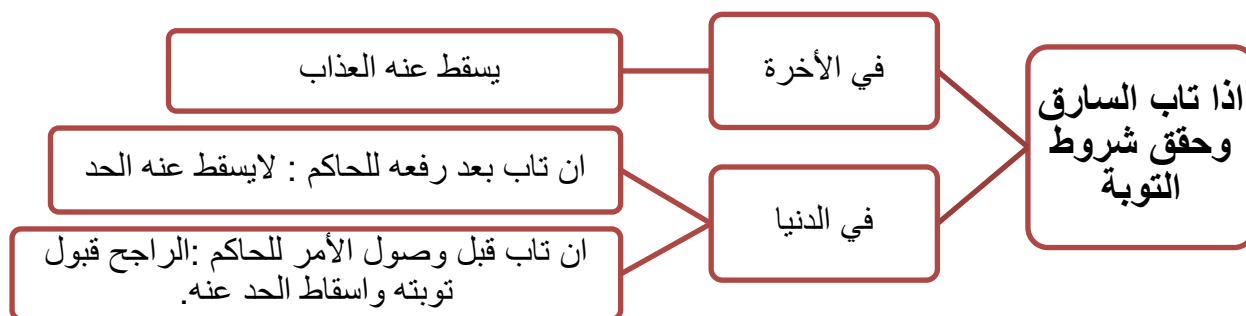




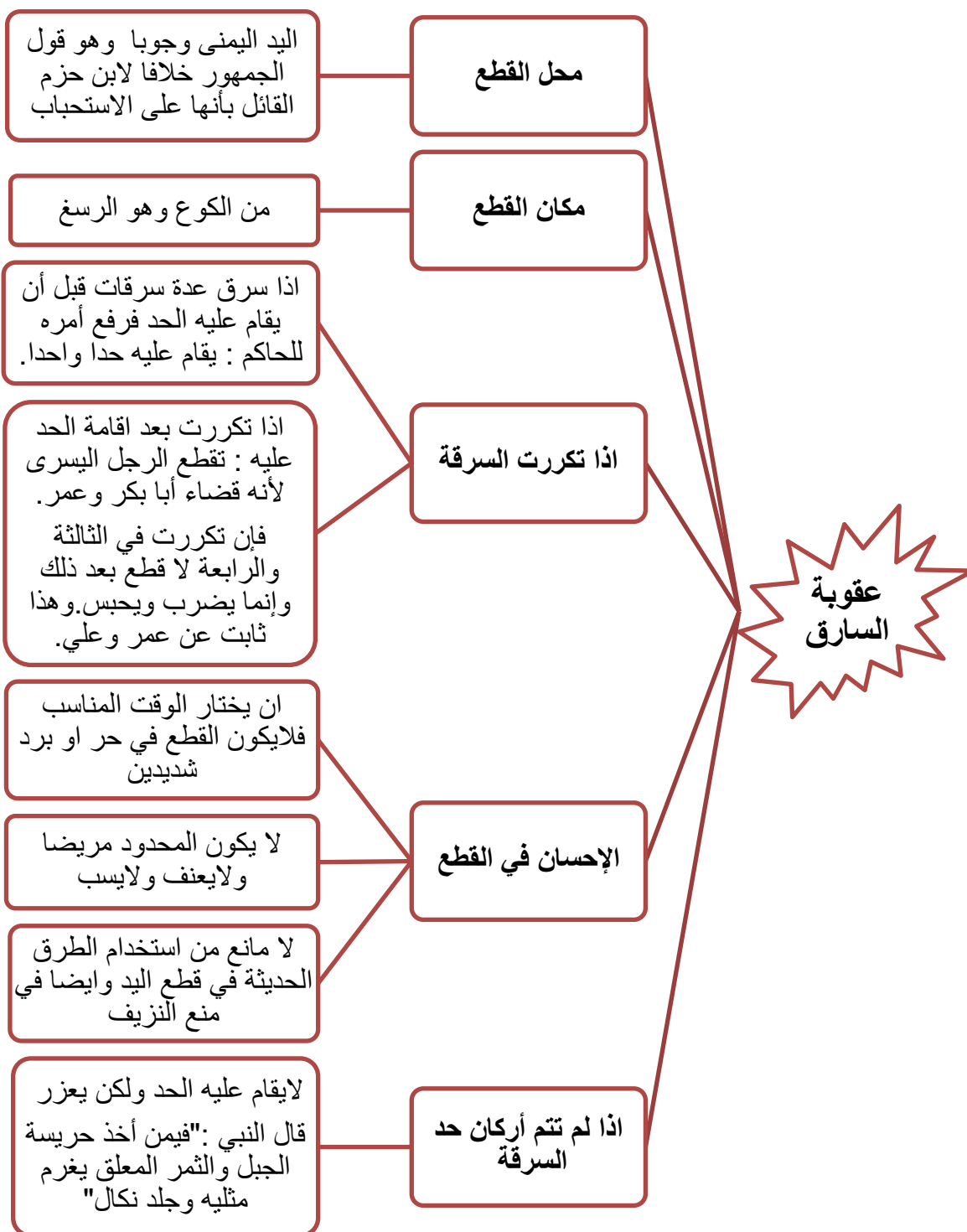
- مسقطات الحد :



مسألة :

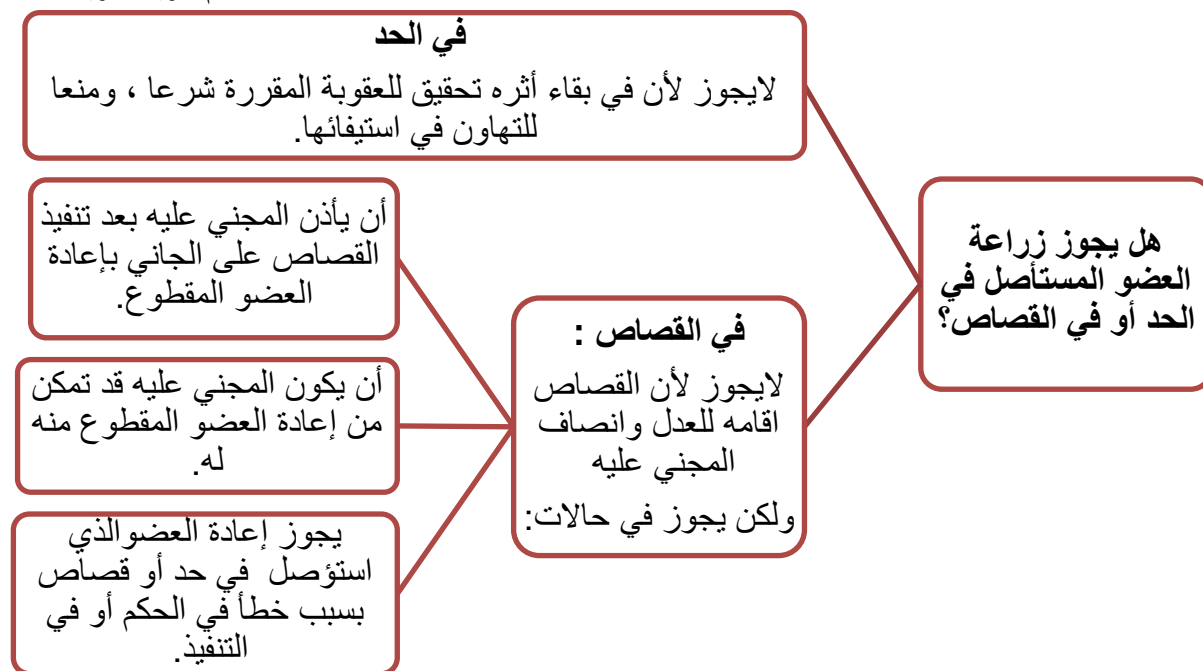


عقوبة السارق:

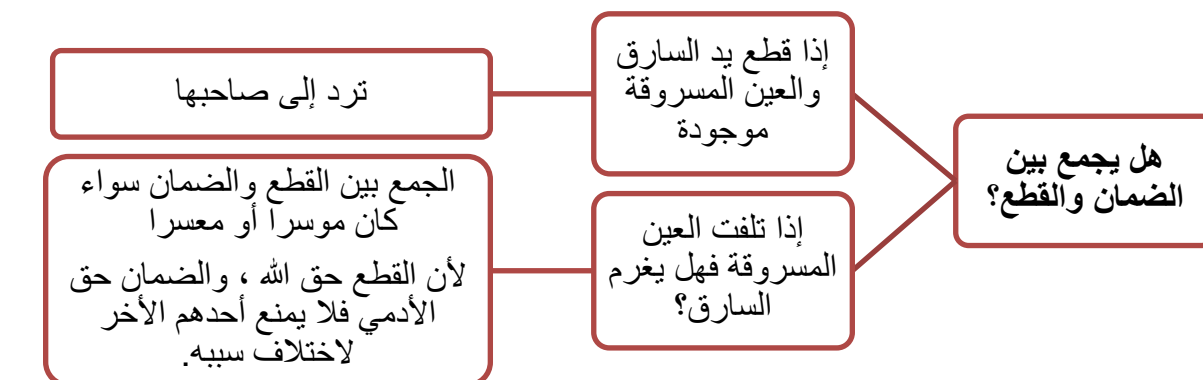


تطبيقات عملية :

د. أم مارية الأثرية



مسألة ٢



هبة المسروق للسارق:

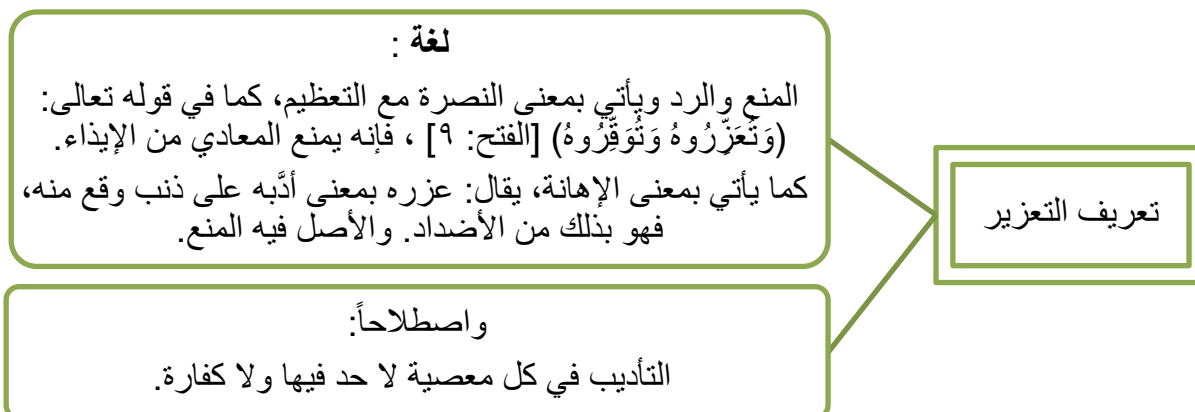
يجوز هبة الشيء المسروق للسارق، وعفو المسروق منه عنه، قبل رفع الأمر للحاكم.

- أما إذا وصل إليه فلا؛ لحديث صفوان بن أمية في السارق الذي أخذ رداءه من تحت رأسه، فلما رفع الأمر إلى النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وأمر بقطعه، قال صفوان: (إني أعفو وأتجاوز). وفي رواية: (قال: يا رسول الله هو له). فقال رسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -: (هلا قبل أن تأتيني به)

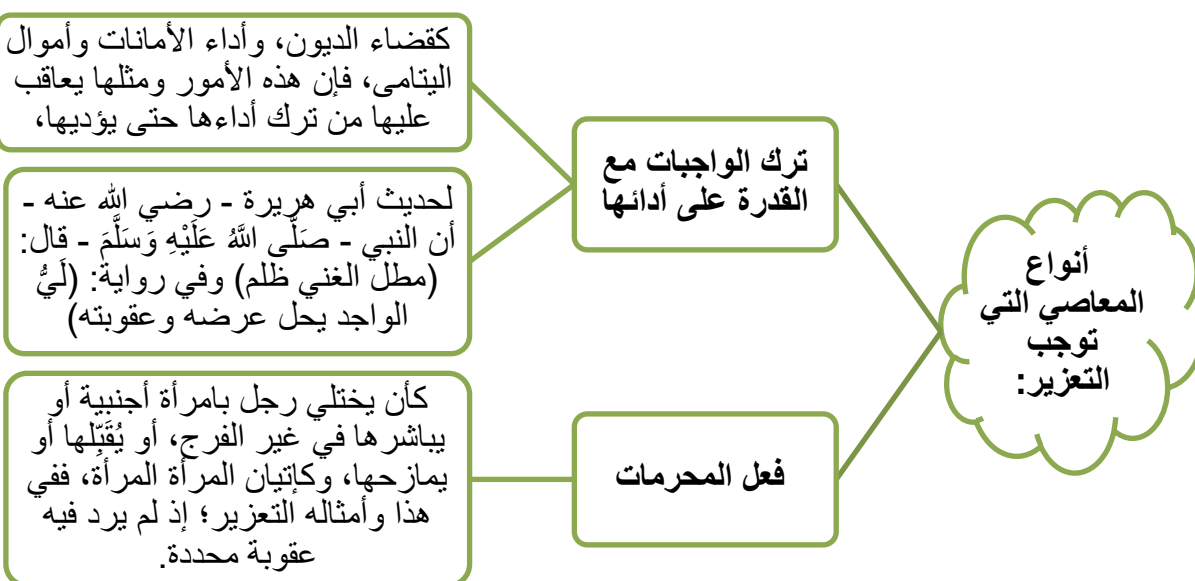
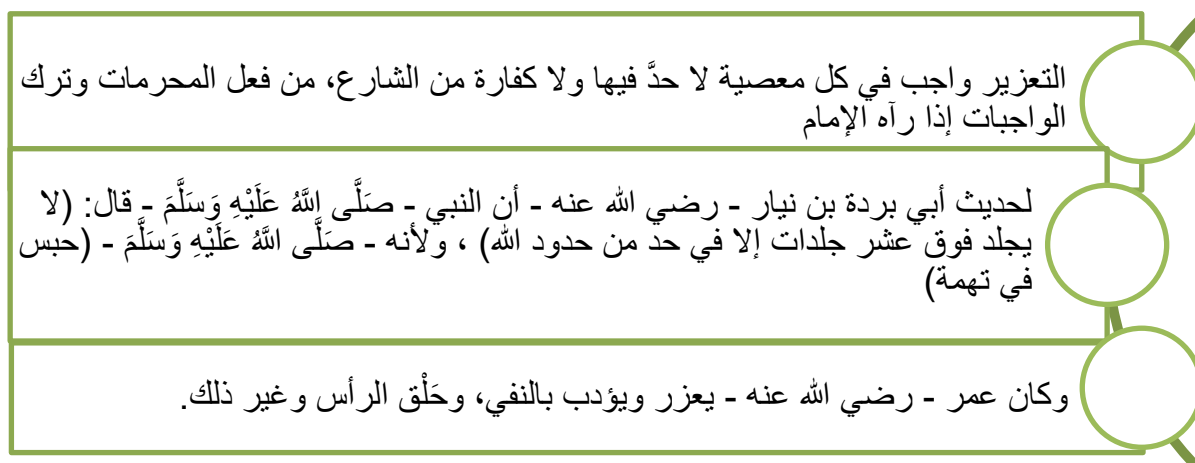
الشفاعة في حد السرقة

لا تجوز الشفاعة في حد السرقة، ولا في غيره من الحدود، إذا علمه الإمام ووصل الأمر إليه؛ لقوله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - لأسامة بن زيد لما أراد الشفاعة للمرأة المخزومية التي سرقت: (أتشفع في حد من حدود الله؟!)

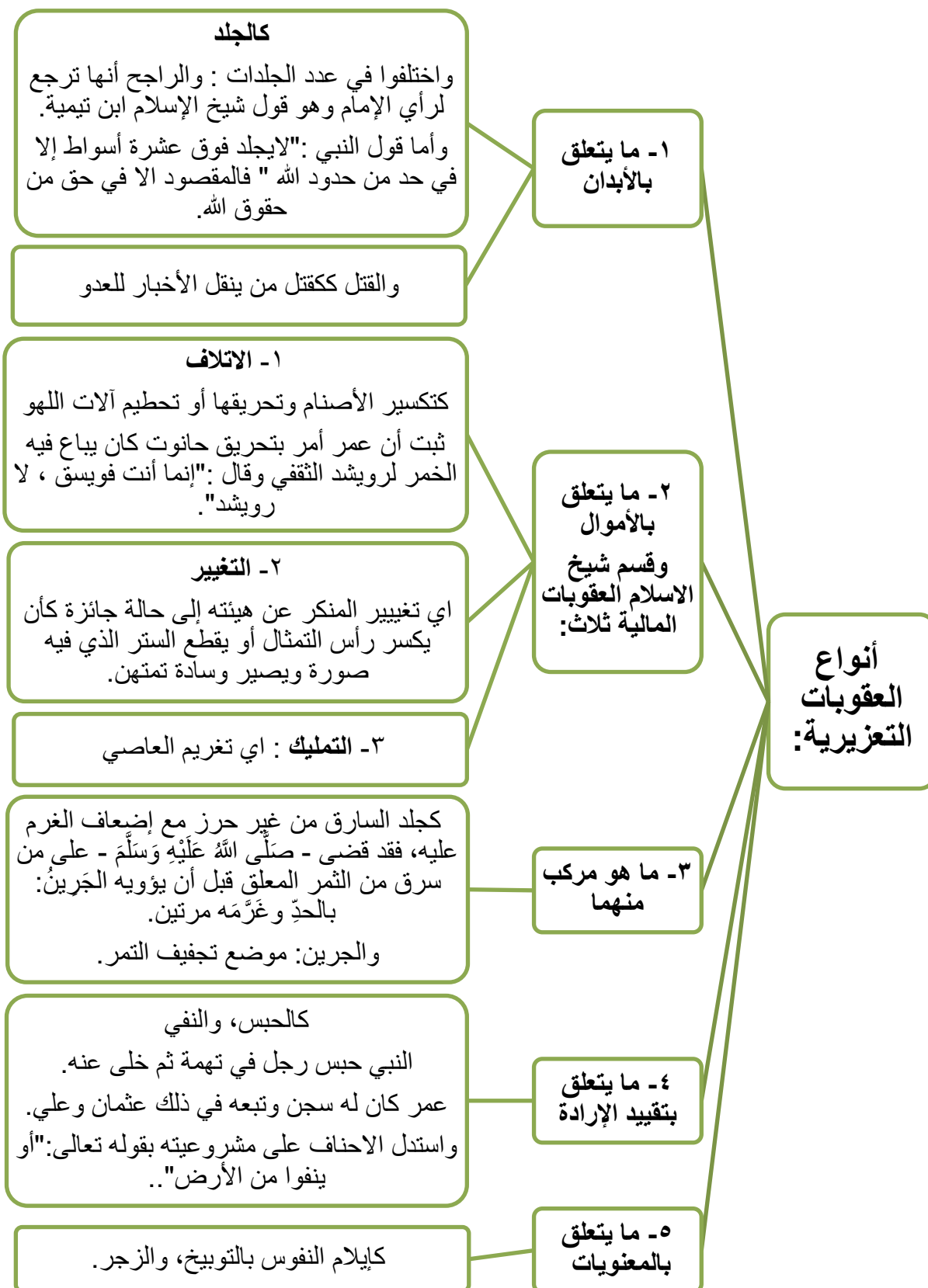
الباب السادس: في التعزير، وفيه مسائل:



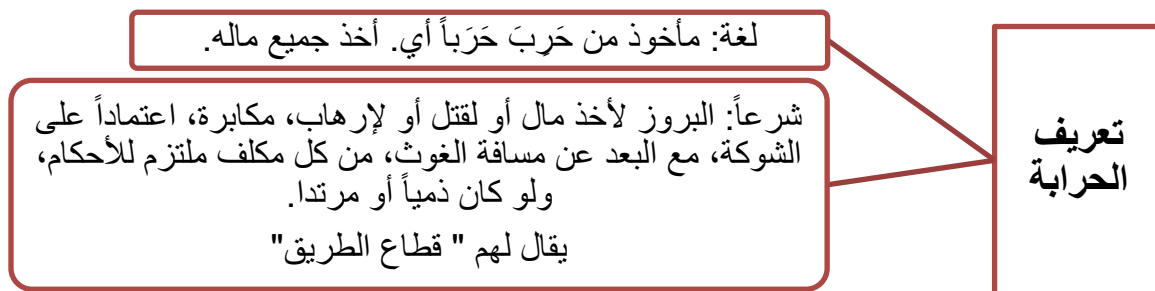
حكم التعزير:



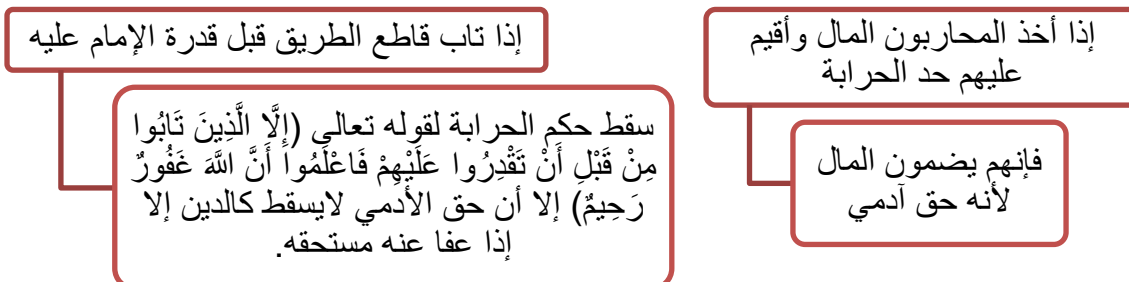
أنواع العقوبات التعزيرية:



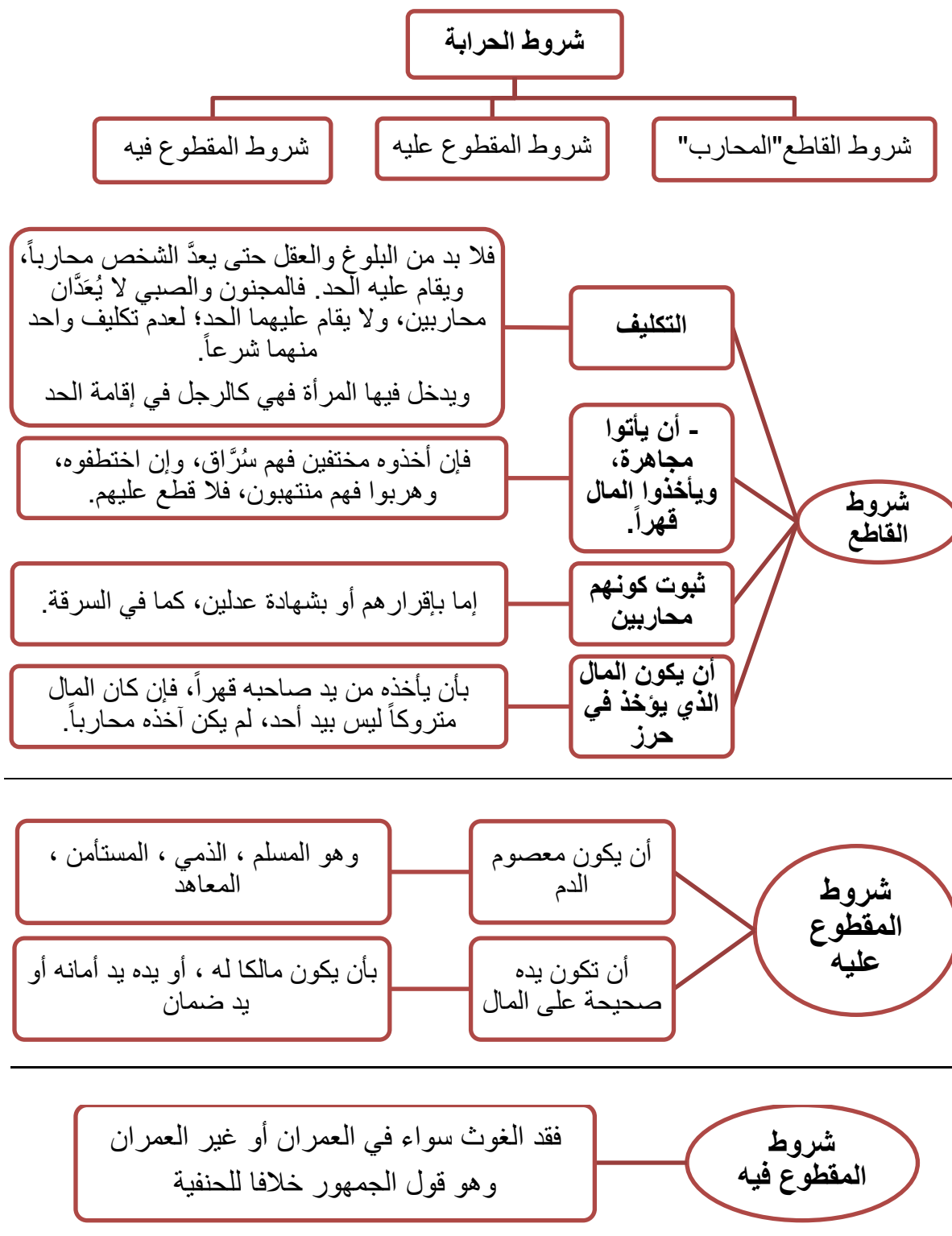
الباب السابع: في حد الحرابة



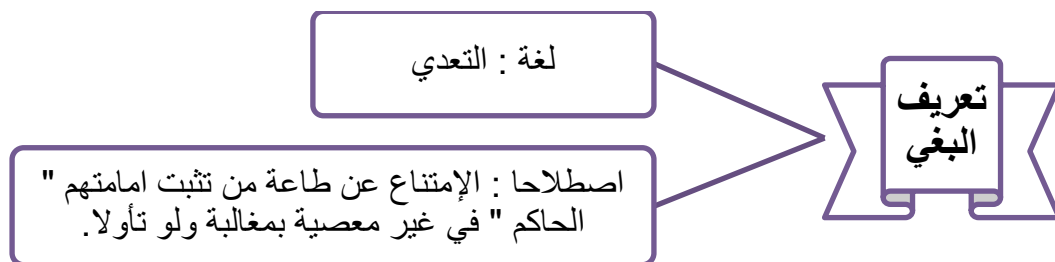
حد الحرابة وحكمها وعقوبة المحاربين:



المسألة الثانية: شروط المحاربة:



فصل في أحكام البغاة:



حكمه وأحكامه:



الباب الثامن: في الردة

في اللغة: الرجوع عن الشيء

وفي الاصطلاح: الكفر بعد الإسلام طوعاً بنطق، أو اعتقاد، أو شك، أو فعل.

الاعتقاد كأن يعتقد في قلبه الكفر أو أن الله صاحبة أو ولد....

الفعل كالسجود للصنم أو القاء المصحف في القاذورات

بالقول كالاستهزاء بالله أو النبي

الشك: كأن يشك في حرمة ما أجمع على حله، أو حل ما أجمع على حرمة

تعريف الردة

فلا يحكم على مجنون، أو صبي لقول النبي
:"رفع القلم عن ثلاث .."

السكران لاتقع رده لأنه زائل العقل لايعتقد
ما يقول.

أي غير مكره لقوله تعالى: "من كفر بالله من
بعد إيمانه إلا من أكره وقلبه مطمئن بالإيمان"

الهازل بما يوجب الردة تقع رده.
وَلَيْن سَأَلْتَهُمْ لَيَقُولُنَّ إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ وَنَلْعَبُ ۗ
قُلْ أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَعْلَمَ بِمَا تَكْفُرُونَ ٦٥
تَعْتَذِرُوا قَدْ كَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ ۗ إِنْ نَعْفُ عَنْ
طَائِفَةٍ مِّنْكُمْ نُعَذِّبُ طَائِفَةٌ بَأْسُهُمْ كَانُوا مُجْرِمِينَ
(٦٦)

أي قاصدا قال تعالى: "ولكن من شرح بالكفر
صدرا"

اما لو قالها لشدة فرح او شدة حزن أو ذهول
فلا يحكم عليه بالردة قال الرجل الذي انفلتت
راحلته: "اللهم أنت عبيدي وأنا ربك"

أن يعلم أن هذا القول كفر ، قال تعالى: "وما
كان الله ليضل قوما بعد إذ هداهم حتى يبين
لهم ما ينقون."

فإذا أتى الجاهل بكفر يعذر بجهله.
لكن اذا كان هذا الشيء معلوم من الدين
بالضرورة فلا يقبل ادعاؤه

بالغ عاقل

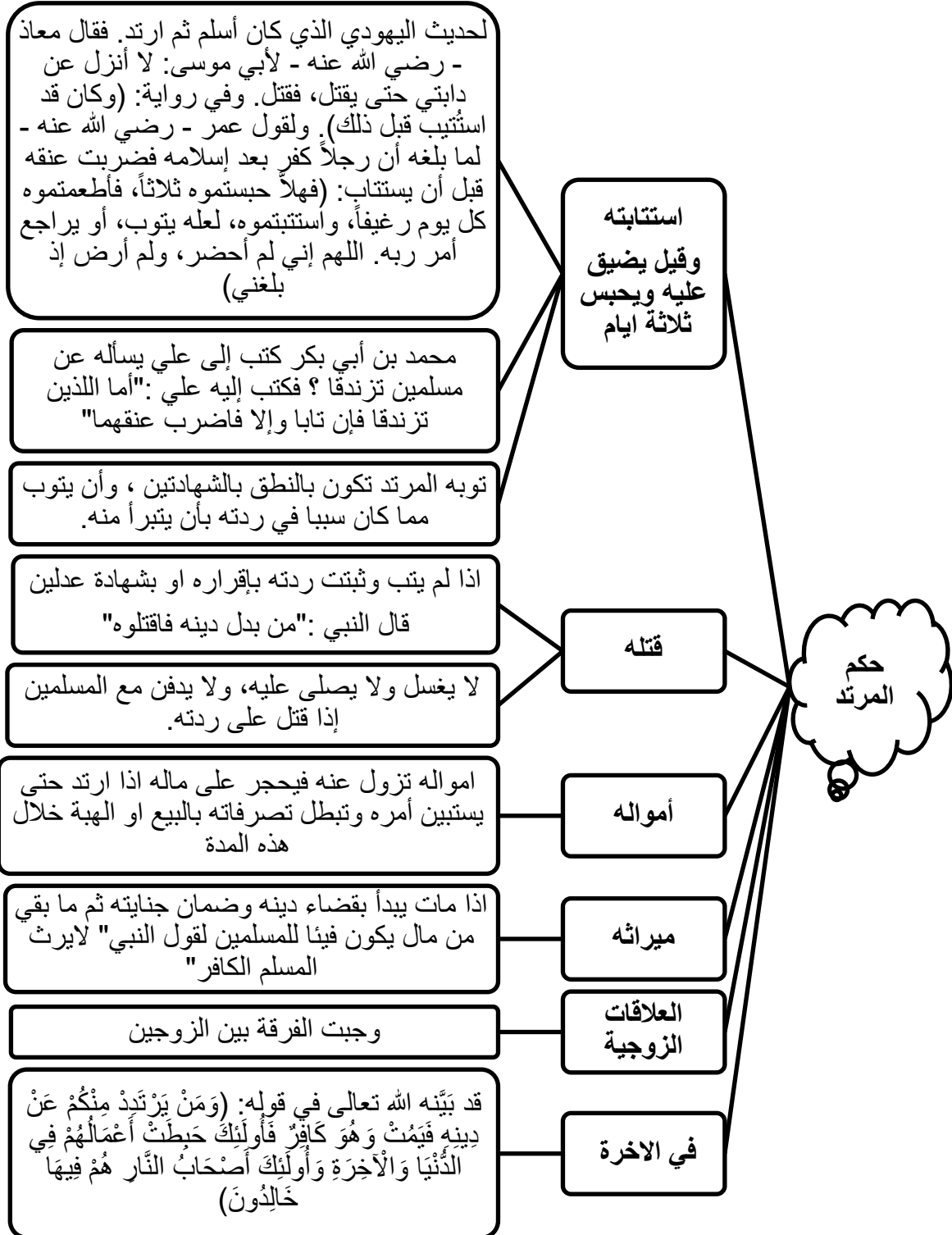
مختار

مريدا للكفر

عالما بالحكم

شروط الردة

حكم المرتد:



الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات